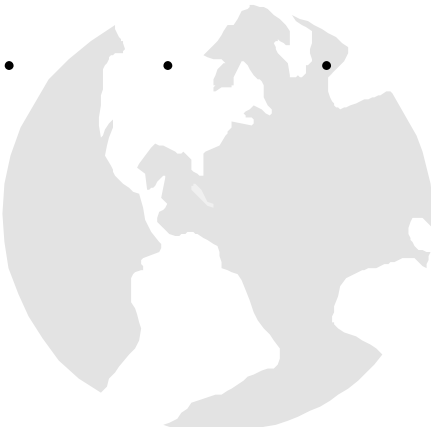


# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

21 شعبان 1435 - 19 يونيو 2014





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
9	هيئة حقوق الإنسان
11	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
27	حقوق الانسان في العالم



# الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

## الطائف: • حقوق الإنسان“ تمنع زواج قاصرتين من • مسنين“... إحداهما عمرها 11 عاماً!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م  
[اضغط هنا](#)

الطائف - عائض عمران

قال ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في محافظة الطائف عادل الثبيتي إن الجمعية منعت أخيراً زواج قاصرتين بمسئّن اتفقا عليه مع والدهما. وأوضح أن الجمعية تلقت بلاغاً من أقارب الطفلتين، وتدخلت الجمعية إلى جانب جهات أخرى من ضمنها لجنة الحماية الاجتماعية والشرطة، وتم منع إتمام الزواج.

وأشار الثبيتي، في تصريحات إلى «الحياة» إلى أن إحدى القاصرتين تبلغ من العمر 11 عاماً، في حين تجاوز عمر المسن الذي تقدم للاقتران بها 75 عاماً. وأضاف: «في هذه الحالة لا يوجد توافق إطلاقاً من الناحية العمرية والثقافية وغيرهما، ويعتبر إتمام العقد ظلماً للطفلة، وتم منع إتمام العقد للطفلة الأخرى.»

وذكر أنه «خلال الشهرين الماضيين تمكنت الجمعية من إعادة طفلة معنفة تبلغ من العمر 14 عاماً إلى أحضان والدتها المطلقة، بعد أن كانت تعاني من عنف نفسي واضح، وحروق من الدرجة الأولى، وحرمان من التعليم على يد زوجة والدها، ما دفعها إلى الهرب من المنزل، واللجوء إلى أحد أقربائها بغية الحماية». ولفت إلى أنه «تم نقلها إلى مستشفى الملك فيصل لتلقي العلاج اللازم، وتدخلت الجمعية، وتم عرض الحادثة على القضاء الذي أصدر حكماً ينص على أن تتولى والدتها رعايتها.»

وأكد أن «من صور العنف والتعذيب التي تتطلب جرعات توعية مكثفة العلاج بالكي»، مشيراً إلى أن «الجمعية رصدت حالات تعرضت لهذا النوع من العنف، بعضها تم بوحشية بالغة تجاه الأطفال». وأضاف: «من المؤسف أن لدى بعض كبار السن تصوراً بأن الكي بالنار علاج ناجع لبعض الأمراض، تصل في بعض الأحيان إلى الكي مرات عدة، وغالبيتها في البطن والظهر والرأس، والضحية أحياناً طفل في مقتبل العمر، وهذا تصور خاطئ، ويُصنف عنفاً وتعذيباً يحرم الطفل حقوقه في الرعاية الصحية.»

## • حائل: • مقيمة“ تحتجز في دار إيواء الخادمت على رغم حكم قضائي لمصلحتها!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م  
[اضغط هنا](#)

حائل - محمد الخملي

ناشدت مقيمة عربية في العقد الثالث من عمرها أمير منطقة حائل سعود بن عبدالمحسن، وهيئة حقوق الإنسان إنصافها من عنف طليقها «سعودي الجنسية» وأولاده وظلمهم، بعد حرمانها من رؤية ابنتها، والاستيلاء على مقتنيات الشخصية، وإيداعها دار إيواء الخادمت في مدينة حائل منذ أكثر من 65 يوماً، في الوقت الذي صدر حكم لمصلحتها عن محكمة حائل العامة بإلزام طليقها توفير سكن مناسب ومستقل لها ولطفلتها داخل منزله. وكشفت الزوجة الضحية من «جنسية مغربية» (فضلت عدم الكشف عن اسمها) عن تجرعها الظلم والاضطهاد وسوء المعاملة من طليقها وأبنائه، إذ كان طليقها يقسو عليها ويصطحبها إلى مزرعته الخاصة لتقوم بهجمات عامل المزرعة، إضافة إلى قيامه بسحب هاتفها الجوال وجواز سفرها وبطاقتها المغربية، وصك الطلاق وصك الحضانة وصور شخصية وكاميرا، وتعرضها للضرب المبرح الذي أدخلت على إثره مستشفى الملك خالد العام على يد طليقها، مضطرة لطلب فسخ عقد النكاح في المحكمة قبل نحو 10 أشهر.

وأشارت إلى أن مديرة الإيواء الأسري بفرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة حائل (تحتفظ الحياة باسمها)، تابعت حالتها بعد دخولها دار إيواء الخادمت، إلا أنها فوجئت بتبليغها إغلاق ملف قضيتها لأسباب مجهولة، مبيّنة أنها لا تستبعد الضغط على الطبيب المعالج لها في مستشفى الملك خالد في مدينة حائل لخفض مدة الشفاء المحددة لها بالتقرير الطبي من ثلاثة أسابيع إلى أقل من 15 يوماً. وأكدت أن ابن طليقها الذي كان يضربها يعمل في المستشفى ذاته، وسبق لها أن طلبت رفع خطاب إلى إمارة منطقة حائل، إلا أنها لم تتمكن من إيصاله إلى أمير حائل، وقالت: «لم يتم إبلاغي بمواعيد الجلسات عند القاضي في محكمة حائل في شأن قضيتي إلا بعد فوات بعض الجلسات، كما تم منعي من الدخول على رئيس المحكمة الذي طلبني، كما أن مركز إيواء الخادمت لم يهين جهاز الفاكس لاستقبال الفاكسات التي ترد من أقاربي بحجة أن الفاكس متعطل، على رغم أنه يعمل في غير حالتي»، وتابعت: «تعرضت للضرب من اثنين من أبنائه، إلا أن هيئة حقوق الإنسان في حائل طلبوا مني عدم ذكر اسم أحد الأبناء في شكواي لسبب أجهله حتى الآن». وأكدت أن أحد أعضاء هيئة حقوق الإنسان اتصل بها وأفادها بأنه بعد صدور حكم المحكمة تم إحالة القضية إلى وحدة الحماية الأسرية التابعة لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية في المنطقة. وأفادت بحضور أحد أبناء طليقها إلى دار إيواء الخادمت، والذي أبلغها أن والده أصدر لها تأشيرة خروج نهائي لمغادرة السعودية، متسائلة: «كيف يتم تسفيري خارج البلد، وأحرم من رؤية ابنتي، خصوصاً وأن لدي قضية لم تنته بعد؟ وكيف يتم إيداعي بدار الخادمت وأنا قدمت للسعودية بتأشيرة زوجة».

من جهته، أوضح مصدر في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنه يتوجب على الجهات التنفيذية المعنية القيام بواجبها تجاه مثل هذه الحالات، وتقدير ظروفها التي تختلف عن ظروف السعوديات، مشدداً على ضرورة تنفيذ الأحكام القضائية التي تصدر لمصلحة المعتقات في أسرع وقت.

بدوره، أكد المحامي الموكل إليه الدفاع عن المقيمة من السفارة المغربية المستشار القانوني فهد الحمد أن الدولة كفلت الحقوق المادية والمعنوية والاعتبارية للمواطنين والمقيمين على حد سواء من خلال أجهزتها وهيئاتها ومؤسساتها، مشيراً إلى أنه لم تعزل أحداً عن مطالبه المستحقة، لافتاً إلى أن بعض الحالات الخاصة بالعنف الأسري تجاه الوافدات تتطلب مراعاة الخصوصية فيها وما يترتب عليها من توسع في القضايا.

وقال في حديث إلى «الحياة»: «عدم اتخاذ الإجراءات الصحيحة من الجهات ذات العلاقة، أدى إلى أن تُعامل معاملة الهاربات والموقوفات وليس كصاحبة حق».

بدوره، أكد المحامي طلال الحربي، أن عدم توافر المستندات التي تثبت هوية المعتنفة، يؤدي إلى الكثير من الأمور السلبية، مستشهداً بحالة المعتنفة التي اضطرت للإقامة في دار الإيواء، مبيّناً أن لها حق رفض العودة إلى بلادها طالما أنه سيتم حرمانها من ابنتها.

وحاولت «الحياة» التواصل مع المدير العام لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة حائل سالم السبهان للاستفسار عن القضية، لكنه لم يجب على الاتصالات المتكررة. في حين كشف أحد العاملين في دار إيواء الخادمات بمنطقة حائل (طلب عدم الكشف عن اسمه) أن القنصل المغربي أوكل المحامي السعودي فهد الحمد للترافع في قضية المقيمة المغربية، مؤكداً أن المحامي قابل إدارة الدار والتقى المقيمة أول من أمس.

وأوضح المصدر أن إدارة الدار رفضت في البداية طلب فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة بإيداع المقيمة داخل الدار، خصوصاً وأن المقيمة قدمت للسعودية على تأشيرة زوجة، والدار مخصصة للعاملات المنزليات، مضيفاً أن الدار وافقت في النهاية شريطة أن تكون إقامتها «موقّنة» لحين تنفيذ حكم المحكمة وتأمين مأوى لها ولطفلتها.

السفير المغربي: كلفنا محامياً

ونثق بالقضاء السعودي

> أكد السفير المغربي لدى السعودية عبدالسلام بركة أن سفارته كلفت محامياً متخصصاً لمتابعة قضية الزوجة المغربية المعتنفة من طليقها، وأودعت في دار إيواء الخادمات في منطقة حائل، ونحن نثق في القضاء والعدل السعودي. وأوضح بركة في تصريح إلى «الحياة» أن القضية تتابعها المصالح القنصلية لدى السفارة، والموضوع متابع عن كثب، وأن السفارة تتابع وترصد جميع قضايا المقيمين المغاربة في السعودية، مبيّناً أنه جرى توجيه محام من السفارة إلى مكان القضية، مشيراً إلى أن السفارة المغربية لديها كامل الثقة في القضاء والعدل السعوديين.



## جمعية حقوق الإنسان تطالب بمنح (حافز) لمن هم فوق سن 35 سنة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.al-madina.com/node/386806?live>

حامد الرفاعي - جدة

أوصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالتوسع في منح إعانة البطالة (حافز) للشرائح العمرية فوق سن 35 عاماً ودون سن استحقاق المعاش التقاعدي.

جاء ذلك في التقرير السنوي الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة بعنوان (طموح قيادة وضعف أداء أجهزة) . كما أوصى التقرير بإنشاء مجلس أعلى لمراقبة تنفيذ المشروعات التنموية ومتابعتها ويعطى الصلاحيات اللازمة للتغلب على تأخر المشاريع أو رداءة تنفيذها.

وطالب التقرير بحماية الحق في التعبير عن الرأي والوصول إلى المعلومة والحد من الإجراءات غير النظامية في تقييد تناول قضايا الشأن العام، بالإضافة إلى الإستمرار في تأهيل وتدريب القضاة وكتاب العدل ومحاسبة المقصرين منهم.

كما دعا التقرير لتمكين هيئة مكافحة الفساد من ممارسة مهامها بدون قيود ودعمها مالياً ومعنوياً وتعزيز صلاحياتها ومنحها حق مساءلة أي شخص يثبت تورطه في قضايا الفساد.

كما أوصت الجمعية برصد أحياء الفقراء في المدن والهجر وحصرها ثم العمل على معالجتها وجعل سكانها في مقدمة المستفيدين من الاسكان وخدمات الضمان الاجتماعي وتسهيل قبول أبنائهم في الجامعات والكليات. ودعت الى أن يكون أغلب اعضاء مجلس مراقبة المشاريع من رؤساء الجهات الرقابية في المملكة اضافة الى الجهات التي تتبع لها المشاريع ويعطي الصلاحيات اللازمة للتغلب على تأخر تنفيذ المشاريع أو رداءة تنفيذها أو المبالغة في تكاليفها. وإعادة النظر في نظام المناقصات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية بالإضافة الى العمل على تمتع الناس بحقوقهم دون تمييز.

وشددت التوصيات على تعزيز الصلاحيات الرقابية لمجلس الشورى على الاجهزة والمؤسسات الحكومية دون استثناء ومنحه حق مساءلة المسؤولين والمشاركة في مناقشة الميزانية العامة للدولة والعمل على تعزيز مبدأ المشاركة الشعبية والحرص على تدوير المناصب الحكومية وضمان وصول المؤهلين اليها وحماية الحق في التعبير عن الرأي الى المعلومة والحد والاجراءات غير النظامية في تقييد تناول قضايا الشأن العام.

وتطرقت التوصيات إلى أهمية اصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية الذي اقره مجلس الشورى وانهاء قضايا الموقوفين على ذمة قضايا أمنية باطلاق سراح من لم تثبت ادانته ومن انتهت مدة حكمهم وتعويض من بقي في السجن أكثر من مدة عقوبته والمبادرة الى احالة المتهمين منهم الى القضاء مع توفير ضمانات المحاكمة العادلة.

ودعت الى توجيه كافة جهات الضبط والتحقيق والتوقيف بالالتزام الدقيق بنظام الاجراءات الجزائية ومحاسبة كل من يتجاوزه وتفعيل دور هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة حقوق الانسان في هذا الشأن.

ضمان حرية التنقل وتقييد المنع من السفر وحصره فيمن يصدر بشأنه حكم قضائي مسبب وذلك لمدة محددة وحفظ حق الاعتراض للممنوع من السفر مؤكدة على أهمية الاسراع في تحسين أوضاع الاصلاحيات والسجون العامة ومعالجة مشكلة التكدس وضعف الخدمات الصحية والأخذ بالعقوبات البديلة من أجل تحقيق الهدف الاصلاحى للعقوبة والحد من سلبيات عقوبة السجن والاستمرار في تأهيل وتدريب القضاء وكتاب العدل وتفعيل التعيين القضائي.

حول نهائية لمشاكل الأوراق الثبوتية

وركزت التوصيات على وضع حل نهائي خلال مدة محددة للأشخاص والأسر الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية أو يحملون أوراق مؤقتة لا تمكنهم من حقوقهم في العمل أو العلاج أو التعليم أو التنقل وقد يكون في منح ابناءهم الهوية الوطنية حلاً مناسباً من أجل الحد من تفاقم المشكلة مع منح من يتعذر حصوله على الجنسية السعودية من الآباء إقامة دائمة لا ترتبط بكفالة ولا بدفع رسوم.

وشددت التوصيات على منع قبول الدعاوى المرفوعة للمطالبة بالتفريق بين الزوجين بسبب عدم الكفاءة بالنسب اذا كانت مرفوعة من غير الزوجين وكان عقد الزواج قد توافرت فيه أركانه وخاصة عند وجود اطفال والنظر في وضع ضوابط تمنع زواج الفُصر من الجنسين ما لم تتوفر المصلحة لهما والعمل على اصدار نظام متكامل للحدوث والاسراع في اصدار نظام لحماية حقوق المستهلك. وقد اقترحت الجمعية مشروع نظام لهذا الغرض حظي بالتوجيه السامي الكريم لدراسته والاستفادة منه والعمل على اصدار نظام العقوبات من خلال تقنين احكام الفقه الاسلامي على ما هو أرجح دليلاً.

وطالبت الجمعية بتمكين هيئة مكافحة الفساد من ممارسة مهامها بدون قيود ودعمها مالياً ومعنوياً وتعزيز صلاحياتها ومنحها حق المساءلة أي شخص يثبت تورطه في قضايا فساد أيا كان. وحثها على ملاحظة الجوانب والموضوعات المهمة التي تكون فيها مظنة الفساد غالبية والاستمرار في مشروع الملك عبدالله الاصلاحى بما يضمن التوسع في الانتخابات البلدية وتسهيل مشاركة المرأة فيها بعد الموافقة السامية على ذلك والنظر في انتخاب بعض اعضاء مجلس الشورى وممثلي الاهالي في مجالس المناطق وتمكين كل المواطنين من الحصول على العناية الصحية في المكان المناسب وفي الوقت المناسب وبال جودة المناسبة.

والاستمرار في نشر التعليم العالي في مختلف محافظات البلاد ومراكز مع الاهتمام بتحسين البيئة التعليمية في الجامعات واشراك الطلاب قدر الامكان فيما يخصهم من قرارات من خلال المجالس الاستشارية الطلابية.

تحسين البيئة المدرسية

وطالبت الجمعية في توصياتها بالعمل على تحسين البيئة المدرسية من حيث المقرات، المقررات، مستوى التعليم، وتحسين المخرجات، وتعزيز الارشاد والتوجيه مع الاهتمام بتعديل السلوك وادماج مفاهيم حقوق الانسان في المناهج الدراسية واستكمال اجراءات المملكة للعهديين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما شددت على أهمية وضع نص يجرم الامتناع عن تنفيذ الاحكام القضائية النهائية من قبل بعض الاجهزة الحكومية او مسؤوليها والاسراع في تطبيق نظام القضاء التنفيذي وحث ديوان المظالم للتراجع عن قرار هيئة التدقيق مجتمعه رقم 87 لعام 1432 هـ القاضي بالعدول عن الاجتهاد الذي سبق أن أخذت به محاكم ديوان المظالم بتقرير اختصاصها كهيئة قضاء إداري بنظر الدعاوي المتعلقة باعمال الضبط الجنائي الغاء وتعويضاً بحجة التفريق بين اعمال الضبط الاداري واعمال

الضبط الجنائي وذلك لما في هذا التوجيه الجديد لقضاء ديوان المظالم من حرمان للأفراد من اللجوء الى القضاء الاداري للمطالبة بحماية حقوقهم في حال تعسف الادارة الحكومية او تقصيرها او مخالفتها للانظمة.  
وطالبت التوصيات انشاء مجلس اعلى للاسرة يهتم بكل أوضاع الاسر باعتبارها نواة للمجتمع والاسراع في انشاء مركز لقياس الاداء وتحديد مؤشرات الاداء لتكون معيماً للاجهزة الحكومية على تحسين ادائها ومعالجة تقصيرها بحقوق الافراد وحمايتها والحد من التجاوزات على هذه الحقوق والاستعجال في استكمال بناء المقرات للاجهزة الحكومية ذات العلاقة المباشرة بتقديم الخدمات للمواطنين.



## حقوق الإنسان تتابع أوضاع السجناء بالعراق

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20140618/Con20140618707059.htm>

نواف عافت (الرياض)

أكد لـ «عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن هناك متابعة من الجهات الحكومية والجمعية ورصد واقع السجناء السعوديين بالعراق خشية أن تكون هناك تجاوزات بحقهم أو عدم وجود حماية كافية لهم. وأوضح أن السلطات والجمعية تتابعان وضعهم عبر السفارة السعودية في الأردن، مبيناً أن الأوضاع في العراق تعطي مؤشراً غير جيد، حيث تعرضت بعض السجون للاعتداءات وينبغي أن توفر السلطات العراقية الحماية للسجناء. وفي سياق آخر، قال القحطاني، إن الجمعية تطالب بمراقبة ومتابعة تطبيق عدم تشغيل العمال تحت أشعة الشمس بعد قرار العمل الذي صدر مؤخراً. وأضاف «رصدت حالات لشركات متعاقدة مع أمانات المدن وصيانة الطرق السريعة، تشغل العمال في أوقات المنع دون حماية وهناك من سقطوا نتيجة عدم حمايتهم من أشعة الشمس، ويفترض بالجهات المسؤولة أن تراقبهم وتطبق بحقهم العقوبات المناسبة حتى لا يتكرر المشهد ثانية».



## انطلاق معرض 'حقوق الطفل.. مسؤولية وواجب'

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140619/Con20140619707281.htm>

عبدالعزیز الربيعي (الطائف)

أطلق وكيل محافظ الطائف أحمد السمييري، المعرض الثاني الذي تنظمه وتشرف عليه الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تحت شعار «حقوق الطفل.. مسؤولية وواجب»، بحضور المشرف على الجمعية في منطقة مكة المكرمة سليمان الزايدي وممثل الجمعية في الطائف عادل بن تركي الثبيتي، بمجمع قلب الطائف ويستمر ثلاثة أيام.



وشارك عدد من القطاعات الحكومية في المعرض، فيما أوضح مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة الطائف خالد عقيل، بأن المشاركة تمثلت بجناح يوضح حقوق الطفل المريض وكذلك حقوق المريض النفسي من خلال ركنين أحدهما لمستشفى الأطفال والآخر لمستشفى الصحة النفسية، مبينا أن الجناح يهدف إلى إيضاح المصلحة العليا للمريض وذويه وتحديد المسؤوليات تجاه الجهات الصحية ما يساهم في الارتقاء بالمستوى الطبي وزيادة ثقة المرضى بالمنشآت الطبية وتوطيد العمل الطبي والإنساني المشترك بين مقدمي ومتلقي الخدمة الطبية.

## هيئة حقوق الإنسان

## 17 برنامجاً تدريبياً لثلاث جهات حكومية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.alyaum.com/News/art/146382.html>

عبدالعزیز الزغبی - الرياض

أوضح وزير الخدمة المدنية رئيس لجنة تدريب وابتعاث وموظفي الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك أنه تم اعتماد تنفيذ "15" برنامجاً تدريبياً لصالح ثلاث جهات، سبع منها لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية في مجالات: الرقابة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتأسيس المشاريع الإنتاجية الجماعية لمستفيدي الضمان الاجتماعي، والتعامل الأمثل مع كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في الضمان الاجتماعي، ومهارات البحث الميداني الاجتماعي.

وقال البراك خلال ترؤسه اجتماع لجنة وتدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية يوم أمس: "تم تفعيل البرامج المساندة للضمان الاجتماعي، وإعداد وتنفيذ خطط البرامج والأنشطة في الدور الإيوائية، وأساليب متابعة المشاريع الإنتاجية وإعداد تقارير المتابعة، إلى جانب ثلاثة برامج تدريبية لديوان المراقبة العامة وذلك في مجالات "أساسيات التدقيق المالي، وممارسة التدقيق المالي، والمعرفة الخاصة بالتدقيق المالي"، بالإضافة إلى 7 برامج للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في مجالات: مبادئ المحاسبة المالية، ومبادئ المحاسبة الحكومية، ومحاسبة الأعمال المالية في شؤون الموظفين، ومحاسبة نفقات الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، وأساسيات المراجعة، والمراجعة الحكومية، والرقابة على الأداء.

من جهة أخرى، ناقشت اللجنة الموافقة على ابتعاث للدراسة بالخارج وإيفاد للدراسة بالداخل لعدد من موظفي الخدمة المدنية من منسوبي الجهات الحكومية التالية: "الديوان الملكي، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، رئاسة الاستخبارات العامة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة البترول والثروة المعدنية، وزارة العدل، وزارة المالية، وزارة الثقافة والإعلام، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وزارة الزراعة، وزارة العمل، وزارة الشؤون الاجتماعية، مصلحة الزكاة والدخل، الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، الصندوق السعودي للتنمية، هيئة الرقابة والتحقيق، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، مصلحة الجمارك، هيئة حقوق الإنسان، وزارة الشؤون البلدية والقروية"، بالإضافة إلى البت في بعض حالات الدارسين من تمديد ونقل وانسحاب وتغيير للجهة التعليمية وتغيير للتخصص وإنهاء بعض البعثات الدراسية وتصحيح بعض الأوضاع الدراسية.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## طالب برفع توصياتها إلى المقام السامي خلال شهرين من تاريخ

:استلامها التقارير.. الشورى

## لجنة عليا لدراسة تقارير ديوان المراقبة ومنع رؤساء الأجهزة

### التنفيذية من عضويتها

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/945521>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

أكدت مصادر لـ«الرياض» تبني لجنة مجلس الشورى المالية لتوصية تنص على تشكيل لجنة عليا لدراسة تقارير ديوان المراقبة العامة على ألا يكون أحد اعضائها رئيساً لجهاز تنفيذي يخضع لرقابة الديوان، وتقوم هذه اللجنة برفع مرئياتها وتوصياتها إلى المقام السامي خلال فترة لا تتجاوز شهرين من تاريخ رفع التقارير إليها، وأوضحت المصادر بأن المجلس سيناقش التوصية يوم الاثنين المقبل في جلسته التاسعة والأربعين ليصوت عليها مباشرة. التوصية التي سبق وأوصت بها اللجنة المالية على تقرير للديوان عام 1433م وتراجعت عنها، تأتي تجاوباً مع مطالبات ديوان المراقبة العامة وأعضاء الشورى والتوصية التي اشترك في تقديمها محمد عبدالله آل ناجي ومحمد سعيد القحطاني ويحيى عبدالله الصمعان.

توصية لتوحيد كادر وظائف ديوان المراقبة وهيئتي مكافحة الفساد والرقابة والتحقيق ومن التوصيات الجديدة التي تبنتها اللجنة المالية على تقرير الديوان، توحيد الكادر الوظيفي والمزايا المالية لديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق وهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وقد تبنت لأجل ذلك توصية العضو جبران حامد القحطاني، كما عادت اللجنة لقرار سابق للشورى وطلبت التأكيد على تزويد المجلس سنوياً بنسخة من تقرير ديوان المراقبة المتعلقة بنتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء على الأجهزة الحكومية المشمولة برقبته. ويصوت مجلس الشورى على توصية لتضمين تقارير الديوان والمعلومات التفصيلية عن الجهات غير المتعاونة معه والتي لا تلتزم بالرد على ملحوظات الديوان مع تحديد حجم ونوعية المخالفات على كل جهة حكومية، أيضاً تشكيل لجنة عليا لوضع حلول عاجلة لمعالجة المعوقات التي تحول دون إحداث أو تفعيل وحدات المراجعة الداخلية في الجهات المشمولة برقابة الديوان، وكذلك توسيع نطاق الرقابة على الأداء لتشمل الخطط والبرامج والاستراتيجيات لجميع الجهات الحكومية للتحقق من انها استخدمت الموارد المالية والبشرية في الأنشطة والمهام المنوطة بها بأعلى قدر من الكفاءة والفعالية والاقتصادية.

المجلس يحدد طلب نسخة سنوياً من تقرير نتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء من ناحية أخرى قرر مجلس الشورى أن تكون جلسة يوم الثلاثاء المقبل الأخيرة في جزء أعمال السنة الثانية من الدورة السادسة للمجلس ليقضي بعد ذلك الأعضاء إجازتهم السنوية التي تمتد بداية شهر ذي القعدة المقبل، وسيناقش خلال جلسة الاثنين تقرير لجنة النقل بشأن تعديل نظام النقل العام في الطرق والمقدم من اللواء محمد أبوساق فيما يختتم جلسة الثلاثاء بمناقشة تقرير الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

## • تراحم" الجوف تسدد إيجارات مستحقة على أسر السجناء

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/945560>

أكد رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمنطقة الجوف "تراحم" حمود بن مشعل السهيان أن اللجنة تقوم بدور إنساني في الأخذ بيد السجناء والمساهمة في تفريج كربهم وتقديم المساعدة لهم ولأسرهم في مجالات عدة. وأضاف السهيان أن اللجنة قامت بتسديد إيجارات أسر السجناء الفقراء والذين تقدموا للجنة وانطبقت عليهم شروط السداد وذلك تفعيلاً لبرنامج "رُحماء" الذي أطلقته لجنة رعاية السجناء بمحافظة جدة. مؤكداً أن اللجنة استطاعت تسديد مبلغ (103.100) مائة وثلاثة آلاف ومائة ريال قيمة إيجارات مستحقة تم سدادها عن ثمانية أسر وذلك بفضل الله ثم بفضل دعم أهل الخير والموسرين الداعمين للجنة. وأهابت اللجنة بالمحسنين والموسرين ورجال الأعمال من أهل الخير في هذا البلد مدد يد العون والمساعدة للجنة لتفي بالتزاماتها نحو هذه الفئة لا سيما ونحن مقبلين على شهر الطاعات والبذل والعطاء.

## كشفت أن 42% من المستشفيات تصدر تقارير غير حقيقية • نزاهة": إجراءات لملاحقة مزوري التقارير الطبية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/945658>

الرياض - أسهمان الغامدي  
اعتبرت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" التقارير الطبية المستخرجة للموظفين والعاملين بهدف الغياب دون حاجة فعلية فساداً وتزويراً. وهي تعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للعرض على الجهات المختصة لاتخاذ ما يقضي النظام بحق المستشفيات والمراكز الصحية التي تعطي تلك التقارير، وبحق الأطباء الذين يوقعون عليها، وكذلك الموظفون الذين يحصلون على تقارير كاذبة، ودراسة تلك الظاهرة للحد من انتشارها.  
وقالت الهيئة في بيان - حصلت " الرياض" على نسخة منه - أنها كلفت فريقاً من منسوبيها بالشخص إلى (130) مستشفى ومركزاً صحياً تم اختيارها عشوائياً في عدد من مناطق المملكة ومحافظاتها، لاستجلاء حقيقة الأمر والتحقق من مدى صحة ما أبلغ عنه وما يشاع في المجتمع، فتبين أن ما نسبته (42%) من مجموع المستشفيات والمراكز الصحية وخاصة الأهلية منها، التي تم التحقق من الوضع فيها، تقوم بمنح الموظفين تقارير طبية مزورة وغير صحيحة، لتبرير الغياب عن العمل، وأن تلك التقارير يتم منحها بمجرد مراجعة الشخص للاستقبال وإبداء رغبته في الحصول على تقرير، وقيامه بتسديد أجره الكشف الطبي، ودون قيام الأطباء بإجراء الكشف في كثير من الحالات، أو إجرائه صورياً في حالات أخرى.

تزوير التقارير الطبية ينال من أخلاقيات الطب ويتسبب في تعطيل مصالح المواطنين

كما أنها تلقت العديد من البلاغات عن ظاهرة التقارير الطبية غير الحقيقية، التي تقوم بعض المستشفيات والمراكز الصحية بإعطائها لموظفين، تتضمن منحهم إجازات مرضية غير مستحقة، كما تابعت الهيئة ما يدور في الأوساط الاجتماعية، ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من شيوع لهذا الأمر واستسهال الناس له، حتى غدا ظاهرة واضحة، ووسيلة سهلة للغياب والتخلف عن الأعمال، لا سيما في أوساط الموظفين الحكوميين رجالاً ونساءً.

وأضافت الهيئة أن شيوع مثل هذه الظاهرة له آثار خطيرة، وانعكاسات سلبية على السلوك الاجتماعي وعلى العمل الحكومي، من حيث التهاون في تطبيق الأنظمة والتعليمات، والنيل من سمعة الوظيفة العامة، وأخلاقيات الطب ونزاهة الطبيب، ولما يترتب عليه من تعطيل لمصالح المواطنين والخدمات المقدمة لهم نتيجة غياب الموظفين، فضلاً عن تسببه في هدر المال العام في صورة صرف مبالغ غير مستحقة للموظفين عن الأيام التي يتغيبون فيها عن العمل استناداً إلى تلك التقارير المزورة.

وأهابت نزاهة بالمواطنين بالتعاون معها للقضاء على مثل تلك الممارسات وإبلاغها عن أي تجاوزات تتم من المنشآت الصحية، كما تهيب بالموظفين الذين يسعون للحصول عليها بالكف عن ذلك، لما يمثله من ارتكاب لنوع من أبشع أنواع الفساد، والإخلال بواجبات الوظيفة العامة، وممارسة الكذب والتزوير والتدليس، وتعريض أنفسهم للتحقيق والمساءلة.

يشار إلى أن عقوبة التزوير في المملكة تصل إلى السجن 10 سنوات وغرامة 10 ملايين ريال. حيث إن النظام الجديد يتضمن منع تزوير التقارير الطبية وملاحقة المزورين حتى خارج المملكة، وحرمانهم من المشاريع الحكومية، فيما صنفت المستندات المزورة بين مشددة ومخففة، وشملت أوراقاً رسمية جداً وحتى الوثائق التاريخية.



## حريري: يجب التفرقة بين مطوري المساكن وتجار الأراضي ..

## هيئة للمطورين العقاريين على غرار الهيئة السعودية

### للمهندسين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/945585>

مكة المكرمة - جمعان الكناني  
دعا الدكتور مجدي حريري، العضو السابق في مجلس الشورى ورئيس مجلس ادارة مكين مطورون عمرانيون، بضرورة السعي إلى تأسيس هيئة للمطورين العقاريين بالسعودية على غرار الهيئة السعودية للمهندسين، وذلك حتى يتم التفرقة بين المطورين العقاريين وتجار الأراضي، سيما أن إقامة كيان خاص بالمطورين من شأنه أن يساهم في تنظيم العمل وحماية المهنة من الدخلاء عليها والمتلاعبين في الأراضي التي تطرحها الدولة والمتاجرة بها بدلاً من تطويرها. وأشار حريري إلى أن الهيئة من شأنها تصنيف المطورين العقاريين بحسب قدرتهم على تنمية الأراضي حسب مساحتها، أو على توزيعهم على شكل فئات تحدد قدرتها على العمل بالمشروعات المختلفة، بحيث تعمل كل شركة بحسب قدراتها المالية والفنية، موضحاً أن هذا الاتحاد من شأنه أن يساهم في تحسين أوضاع المطورين وحماية حقوق الشارين والمستثمرين على حدٍ سواء، لاسيما بأن قطاع التطوير العقاري يشكل أكثر القطاعات وزناً وتأثيراً في الاقتصاد السعودي.

وبيّن حريري بأن هناك حاجة ماسة لسن تشريع يقضي بإنشاء هذا الكيان، مشيراً إلى أن هوية الهيئة وأهدافها يمكن تلخيصها في رعاية شؤون قطاع التطوير العقاري وتمثيل المطورين العقاريين لدى الجهات الرسمية والمصرفية، إضافة إلى متابعة مشاكل القطاع العقاري وإيجاد الحلول المناسبة لها مع الجهات الرسمية وغير الرسمية، والعمل على تنظيم العلاقة وتعزيز الثقة بين المطورين العقاريين والمشتريين، وتزويد السوق العقاري بالدراسات والإحصاءات العلمية والدقيقة والحديثة. إلى ذلك شدد ردن الدويش رئيس شركة الحاكمة للتطوير العقاري المتخصصة في التطوير العقاري في

المنطقة الشرقية؛ على أهمية التطوير العقاري في كونه السبيل الوحيد لحل مشكلة السكن، وتعزيز الجهود الحكومية الرامية إلى تمكين المواطنين من السكن.. وقال: ندرك جيداً دور التطوير العقاري واهمية، ومستعدون لايضاح ذلك وشرحه كذلك للجهات الحكومية المعنية لدعم القطاع، نحتن بالتأكيد لانبثاق عن الدعم المادي، وإنما تقديم التسهيلات فيما يخص التراخيص والاجراءات وتسريعها.. لافتاً إلى أن شركات التطوير العقاري في المملكة تواجه تبايناً واضحاً جداً في تلك الاجراءات بين مدينة وأخرى، ومنطقة وأخرى.

وفيما يخص الشراكة الحكومية يرى الدويش أنه امر هام واستراتيجي؛ لكنه يحتاج إلى وقت؛ في حين ان دعم المطورين العقاريين يحتاج إلى قرار مبني على رؤية واضحة، أتمنى أن تكون عاجلة.



## خلال اجتماعه مع رؤساء البلديات أمين القصيم يشدد على العمل بقوة النظام ضد المعتدين على الأراضي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/945646>

بريدة - ملفي الحربي

أكد أمين منطقة القصيم المهندس صالح الأحمد أن الأمانة والبلديات تعتبر خصماً شريكاً لكل "مدعي تملك" وهي المالك الحقيقي لنطاق التعدي ما لم يثبت العكس، داعياً رؤساء البلديات إلى العمل بقوة النظام للحفاظ على الأراضي الحكومية والقيام بالواجبات بهذا الأمر على أكمل وجه كون وفرة الأراضي الحكومية مطلباً رئيسياً للتنمية بوجهها العام. وشدد المهندس الأحمد في الاجتماع الدوري لرؤساء بلديات منطقة الذي عقد في مركز الملك خالد الحضاري بمدينة بريدة، على رؤساء البلديات أهمية تجاوز التحديات التي تواجه البعض منهم وحل المشكلات التي قد تعيق سير المشاريع والارتباط والصرف وإشراك منظومة العمل في الأمانة لتوفير الحلول أمام البلدية، وضرورة الالتزام بالتفاعل والرد المنضبط على التعاميم والتقارير، وأهمية ترشيد الطاقة والكهرباء خلال فترة الصيف.

وكان الاجتماع قد شهد عرضاً تفصيلياً لحالة الارتباط والصرف على المشاريع في الأمانة والبلديات ونسب الارتباط والمعدل العام ومقارنة موقف كل بلدية ضمن المعدل العام، وناقش ظروف وأسباب تأخر بعض البلديات في رفع المعاملات والتقارير والبيانات.

وقدم وكيل الأمين للدراسات والإشراف المهندس عبدالعزيز السحياني عرضاً حول ذلك، واستمع الحضور إلى الحلول المقترحة لتحسين الأداء في هذا الجانب.

كما قدم الاجتماع مراجعة لترشيد استهلاك الكهرباء في فصل الصيف، وطالب بتشديد الرقابة على منشآت الصحة العامة، حيث قدمت الإدارة العامة لصحة البيئة عرضاً عن الأنظمة المستجدة وتكثيف الرقابة والتفتيش الغذائي في هذه الفترة، ودور رئيس البلدية في تفعيل المراقب الصحي ودليل الرقابة الصحية. كما نتج عن هذا الاجتماع توصية بإقامة ورشة عمل حول الإجراءات والحقوق في التعديات.



## تضع أصحاب الشركات والمؤسسات أمام واقع خدمة المجتمع بدلاً من • الاجتهادات الشخصية

### شرط • المسؤولية الاجتماعية قبل ترسية المشروعات الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/945151>

بريدة، تحقيق - منصور الجفن

تتضمن قائمة أغنى أغنياء العرب والعالم أكثر من (40) مليارديراً سعودياً، ومثلهم مئات الأثرياء من رجال المال والأعمال الذين يمتلكون ثروات طائلة، إلى جانب الشركات والمؤسسات والقطاعات البنكية والمصرفية التي تستحوذ أيضاً على أرقام هائلة من الثروات، والتي جاءت كمحصلة طبيعية لنمو اقتصادي متصاعد تشهده المملكة في كافة المجالات، وجعل من هذه القطاعات الاقتصادية -على تنوع أنشطتها- ذات ملاءة مالية عالية، مما أتاح لها أن تواصل قطف ثمار معطيات هذه البيئة المتميزة في هذا الوطن، وأن تجد الدعم والرعاية والتحفيز من الدولة، مما مكنها من الاستحواذ على تنفيذ المشروعات الضخمة، وفي جوانب أخرى تمارس نجاحاً متميزاً في الأنشطة التجارية والخدمية المتنوعة.

لكن يبدو أن هناك حلقة مفقودة بين بعض أصحاب هذه المليارات والقطاعات الاقتصادية وبين المسؤولية الاجتماعية التي يتطلع إليها الوطن والمواطن من أصحاب هذه الثروات الضخمة لتحقيق المشاركة والتعاون المثمر وتقديم المبادرات الإنسانية، كذلك يغيب بعض القطاعات وبعض رجال الأعمال عن أداء واجبات ومبادرات المسؤولية الاجتماعية، مما يتطلب استصدار تنظيم يفرض على جميع الشركات والمؤسسات التي تتقدم بعبءاتها للفوز بتنفيذ مشروعات الدولة تقديم قائمة مقنعة وذات قيمة بمشروعاتها وإنجازاتها في مجال المسؤولية الاجتماعية، حتى تؤدي هذه القطاعات ما عليها من واجبات تجاه الوطن والمواطن، ومن ذلك مثلاً إنشاء مراكز صحية، ودور اجتماعية، وتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة للشباب من الجنسين، ودورات تدريبية تأهيلية إلى سوق العمل.

سلوك حضاري

وقال "د.فهد المطلق" -مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة القصيم-: إن الوطن يحتاج إلى تكريس مفهوم المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت مطلباً والتزاماً وسلوكاً حضارياً من الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال دون مئة، مضيفاً أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتحقق من خلال الكثير من أوجه العطاء واستشعار المسؤولية في كل الجوانب، مؤكداً على أن الضمان الوظيفي وإتاحة الفرص للشباب وجودة العمل في تنفيذ المشروعات العامة والخاصة، والحفاظ على نظافة المناخ البيئي للمواطنين، وكذلك الحفاظ على المقدرات الوطنية وعدم رفع الأسعار وعدم الغش في قطع الغيار وفي جميع البضائع والسلع يعد من أهم أوجه المسؤولية الاجتماعية التي ينشدها المواطن من رجال الأعمال ومؤسساتهم.

تقصير كبير

وأوضح "د.المطلق" أن ما يتم تقديمه من برامج ورعاية في إطار المسؤولية الاجتماعية حالياً يتم على استحياء من قبل الشركات والمؤسسات الأهلية، وبالتالي فهي مقصرة تقصير كبير وواضح، مضيفاً أنه لو أجرينا مسحاً سريعاً على المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قطاع الأعمال بكافة تنوعه، لوجدنا أنها عبارة عن قشور لا تليق بحجم المركز الاقتصادي الضخم لمؤسسات القطاع الخاص بالمملكة، ولا يوازي تلك التسهيلات والدعم المقدم من الدولة لتلك القطاعات الاقتصادية، مبيناً أن ما يتم تقديمه من مشاركات اجتماعية في إطار المسؤولية الاجتماعية رغم ضآلته إلا أنه يأخذ زخماً إعلامياً يعكس على الجهة المشاركة بجوانب إعلامية ودعائية، مُشدداً على أهمية أن يكون لهذه القطاعات الاقتصادية حضوراً ومشاركات فاعلة وملموسة تعبر بشكل واضح عن استشعار أهمية المسؤولية الاجتماعية لخدمة الوطن والمجتمع.

وأكد "د. عبدالعزيز بن حمود المشيقيح" - عضو هيئة التدريس بجامعة القصيم- على أن العادة جرت في كثير من دول العالم المتحضر أن الشركات والمؤسسات ذات السمعة العالية التي تحقق أرباحاً سنوية من خلال تنفيذ عقود المشروعات التنموية المتعددة، أو تحقق أرباحاً من خلال أعمال المتاجرة والاستثمار المتنوع في إطار المناشط الاقتصادية، أن تقدم إسهامات اجتماعية ملموسة، مضيفاً أن من أسباب نجاح هذه الشركات والمؤسسات وتحقيقها لتلك العوائد الكبيرة يعود إلى منحها الأولوية والفرصة في تنفيذ تلك العقود، هذا إلى جانب الأمان المقدم لها من الدولة عبر تلك القوانين والتشريعات التي تخدمها، وتسهم في نموها وتطورها ونمو أرباحها وعوائدها، لافتاً إلى أنه ينبغي على هذه الشركات والمؤسسات أن تقي بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه هذا المجتمع ومؤسساته الرسمية الذين قدموا لهم الدعم والمساندة وكل الخدمات لاستمرار نجاحاتهم.

إنشاء مراكز صحية ودور اجتماعية وتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة للشباب من الجنسين ودورات تدريبية إلى سوق العمل  
سرعة المبادرة

وشدد "د. المشيقيح" على ضرورة أن لا ينتظر أصحاب الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال تشريعاً أو قراراً رسمياً يلزمهم بتخصيص نسبة معينة من الأرباح لخدمة المجتمع ومؤسساته الاجتماعية، بل ينبغي عليهم أن يبادروا إلى تقديم المساهمات في إطار المسؤولية الاجتماعية الواجبة عليهم، من خلال إقامة مراكز الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأيتام وغيرها من المراكز التي تعنى بالرعاية والتوعية والتأهيل على مختلف مهامها وتخصصها، وكذلك بناء وتجهيز المراكز الحضرية من حدائق وقاعات وأندية ثقافية واجتماعية وترفيهية، إضافة إلى تقديم كل ما يخدم الشباب، مؤكداً على أن تنفيذ هذه البرامج الخدمية والترفيهية والحضرية ومقوماتها يمثل استئجاراً من رجال الأعمال لواجباتهم للمشاركة في خدمة المسؤولية الاجتماعية في هذا الوطن.

قطاع مصرفي

وأشار "د. المشيقيح" إلى أنه إذا كنا نطالب مؤسسات قطاع الأعمال بمناشطه المتنوعة بالمشاركة والمساهمة الاجتماعية فإننا يجب أن لا نغفل عن الدور المطلوب من القطاع المصرفي في خدمة المسؤولية الاجتماعية، مضيفاً أن هذا القطاع يستحوذ على النسبة والحصة الأكبر في استثمار مدخرات المواطنين، ويحقق أرباحاً ضخمة من خلال معاملاته المصرفية، كما أن هذا القطاع يحظى بالكثير من الخدمات التي تقدمها الدولة له ومن أهمها الجانب الأمني وحماية الحقوق، ذاكرةً أن معظم المعاملات البنكية تتم في الوقت الحاضر عبر مكائن الصراف الآلي المنتشرة في جميع المدن والمراكز الحضرية وعلى الطرق والشوارع، حيث تحظى بحماية بالغة من قبل القطاعات الأمنية، إلى جانب ما توفره الدولة لهذه المصارف من أنظمة مالية ومصرفية تحمي جميع معاملاته الداخلية والخارجية، وما تضخه الدولة من ودائع مالية وكفالة للمقترضين عبر البرامج المتنوعة التي يرفعها "برنامج كفالة"، مما يعتبر مشاركة من الدولة في تعزيز المناشط الاقتصادية التي سوف تصب في النهاية في صالح البنوك التجارية والمصارف، لافتاً إلى أن هذه الرعاية وهذه الشركة تتطلب من القطاع المصرفي أن يكون له عصا السبق والمبادرة في تحمل الكثير من البرامج الاجتماعية التي تليق بهذا القطاع.

تظافر الجهود

وأوضح "د. المشيقيح" أنه إذا كنا نلقي باللوم على الكثير من الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية ورجال الأعمال الذين نطالبهم في استئجار أهمية المسؤولية الاجتماعية، فإننا يجب أن لا ننسى جهود تلك القطاعات التي قدمت الكثير من المشاركات الاجتماعية، ومثل ذلك هناك رجال أعمال ساهموا أيضاً في خدمة المسؤولية الاجتماعية إلا أن جهودهم لا تكفي بل يجب أن يتظافر الجميع لتحقيق معطيات هذه الشركات في خدمة المجتمع، داعياً رؤساء مجالس إدارات الشركات الكبرى ورجال الأعمال أن يستغلوا فرصة التسهيلات التي تقدمها الدولة في عهد الرخاء، عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- وأن يتبنوا مع رؤية دولتنا الكريمة في الاهتمام بالوطن والمواطنين من خلال استئجار المسؤولية الاجتماعية فالفرص لا تتكرر، ملمحاً أن على مجالس إدارات الشركات أن لا تقوت فرصة جمعياتها العمومية لاستصدار مبادرات ذات قيمة للخدمات المجتمعية، مؤكداً على أن المواطنين أصبح لديهم رؤية بأن الشركات التي تدعم الخدمات الاجتماعية تحظى بقبول ومساندة المجتمع والأمثلة في ذلك كثيرة.

وشدد على أهمية أن تبادر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومصالحه معاشات التقاعد بأن يكون لها توازن في مخرجات استثماراتها؛ لتعم جميع أرجاء الوطن، ولا تقتصر على مناطق محدودة، خاصة أن كثيراً من المواطنين يرون

أن مشروعاتها العملاقة تتركز في مناطق محددة ومتكررة وحرمان مناطق أخرى واعدة من هذه الاستثمارات، مضيفاً أن هذه المشروعات تعتبر فرص عملية واستثمارية وتشغيل للكثير من الشباب والشابات في جميع أرجاء الوطن، وبالتالي فإنه حينما تتوزع سوف تكون ضمن ما يخدم المجتمع في قطاع التشغيل والتوظيف، مما يمثل جزءاً من مقومات دعم المسؤولية الاجتماعية.

ركيزة أساسية

وقال "عبدالله الزيد" -مدير جمعية الثقافة والفنون بالقصيم-: يجب أن نتفق أن المسؤولية الاجتماعية ليست ترفاً أو برامج علاقات عامة أو وسيلة من وسائل تقوية العلاقات مع جهات أو شخصيات اعتبارية، بل هي مسؤولية يجب أن يؤديها التاجر تجاه كل مواطن يعد ركيزة أساسية في نجاح مشروعاته، وكذلك تجاه دولة قدمت له كافة التسهيلات وكل الدعم لنجاحه بعيداً عن أي حسابات أخرى، مضيفاً أنه من الأنانية وعدم الانتماء في مقياس المواطنة وعدم المواطنة أن تخلو أهداف أي منظمة من دور اجتماعي لتفي بمسؤولياتها تجاه الوطن والمواطن، داعياً إلى أن تكون برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجيات وخطط طويلة المدى وليست مبنية على أرقام الربح والخسارة، حيث إنها استثمار آخر يتوازي مع الاستثمار الرئيسي، حيث يتحقق من خلالها صور ذات قيمة تتجسد فيها معاني المشاركة الاجتماعية والمواطنة.



## ارتفاع معاشات المتقاعدين الشهرية لـ 3.7 مليون ريال

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/945351>

الرياض - حمد بن مشخص :

تجاوز عدد المتقاعدين (617) ألف متقاعداً منذ صدور نظام التقاعد عام 1364هـ حتى نهاية العام المالي 1435/1434هـ -2013م وقد شكل عدد المتقاعدين لبلوغ السن النظامية ما نسبته (59.5%) من إجمالي عدد المتقاعدين الأحياء بارتفاع نسبته (8%) عن العام الماضي، في حين بلغت نسبة المتقاعدين مبكراً (32.8%) بارتفاع نسبته (13.4) عن العام الماضي، كما شكل عدد المتقاعدين بسبب العجز عن العمل (7%) من إجمالي المتقاعدين، في حين بلغت نسبة المتقاعدين لأسباب أخرى (0.7%).

وقد أوضحت المؤسسة العامة للتقاعد في تقريرها الإحصائي السنوي للعام المالي 1435/1434هـ -2013م والذي تضمن عرضاً للأعمال والنشاطات والخدمات التي تقدمها قطاعات المؤسسة وفروعها التي تندرج في سياق مهامها واختصاصاتها في مجال تأمين المورد المالي للمتقاعدين بأن عدد المتقاعدين الأحياء قد بلغ (460,280) متقاعداً، شكل عدد الذكور منهم ما نسبته (90%) وازدياد قدرها (9%) عن العام الماضي، فيما بلغت نسبة المتقاعدات الإناث (10%) وبنسبة زيادة بلغت (16.1%) عن العام الماضي. فيما أوضح التقرير أن عدد المتقاعدين المتوفين بلغ (156,790) ويستفيد عنهم (392,298) مستفيد.

كما أوضح التقرير أن المؤسسة تساهم في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال استثمار جزء مهم من أصولها في أسهم الشركات المحلية من خلال المشاركة في رأس مال تلك الشركات ذات الجدوى الاقتصادية، حيث تساهم المؤسسة في (64) شركة محلية موزعة على قطاعات مختلفة من أبرزها قطاع المصارف والخدمات المالية، قطاع الصناعات البتروكيميائية، قطاع الإسمنت، قطاع التطوير العقاري، وكذلك قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها. يذكر أن المؤسسة ومن خلال برنامج مساكن لإقراض موظفي الدولة والمتقاعدين قامت بتمويل (3,163) موظف ومتقاعد حتى نهاية العام المالي 1435/1434هـ -2013م وبلغت جملة التمويلات لهم (2.42) مليار ريال

## أب يجبر أطفاله على التسول.. والحماية الاجتماعية تتدخل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140619/Con20140619707247.htm>

سعاد الشمراني (الرياض)

تلقت دار الحماية الاجتماعية في الرياض بلاغا ضد أب يعمل حارس مدرسة، يجبر أطفاله وبناته على التسول ويمارس العنف مع كل من يرفض الإذعان لطلباته منهم، وأوضحت الدكتورة موضي الزهراني مديرة الحماية الاجتماعية في الرياض، أنهم تلقوا بلاغا من خط مساندة الطفل حول الموضوع، مشيرة إلى أن أخصائية الحماية تواصلت مع خالة الأطفال في منطقة الجنوب، مؤكدة بأنهم سيتخذون إجراءات الحماية اللازمة تجاه الأطفال.

وروت لـ«عكاظ» خالة الأطفال، أن الأب يجبر أبناءه على التسول والعيش في ذل وهوان من أجل الحصول على حفنة من المال، ملمحة إلى أن الأب بلغ به الحد إلى أن أجبر ابنه الذي يدرس في المرحلة المتوسطة لبس عباءة نسائية ليوهم الناس بأنه أنثى وحتى يستعطف المارة عند سؤالهم.

وذكرت أن الأب طلق شقيقته بعد أن مارس معها شتى أنواع العنف وتزوج بأخرى أجنبية، مبينة أنه لم يكتف بذلك بل مارس معها التعذيب النفسي، إذ كان يتصل بها ويخبرها أن ابنتها الكبرى تعرضت للاختطاف، ومرة أفاد أنها هربت ما تسبب في إصابتها بانهيار عصبي ومرض نفسي اضطرت معه لمراجعة أحد المستشفيات المتخصصة.

وأشارت إلى أنها تقدمت ببلاغ لخط مساندة الطفل حول ما يتعرض له الأطفال وتم تحويلها للحماية الاجتماعية التي اتصلت بالأب الذي أنكر، واعتدى على البنت الكبرى لأنها هي من كانت تعترض على طلبه لهم بالتسول وتعرضت بسبب الاعتداء إلى إصابات كثيرة، لافتة إلى أن الأب كان يغري أبناءه للموافقة على التسول، حيث كان يشتري لهم بجزء من المبلغ ألعابا ليسكنهم بها، رغم مطالب أختهم الكبرى لهم بعدم الموافقة.

وأفادت الخالة، أن الأب مارس ضغوطا نفسية على البنت الكبرى حتى جرى إيداعها دار رعاية الفتيات، متمنية ألا يحدث لها أي ضرر، مطالبة برصد الصغار وهم يتسولون، إذ يدفعهم والدهم لمزاولة النشاط المخالف بدءا من قبل صلاة العصر، وفي كل مرة يختار مكان مختلف.

وألححت إلى أن الأب طلق زوجته الثانية بسبب مشاكل تزوير في أوراقها ولتخلص من المسؤولية وأصبح منفردا بأبناء شقيقته، إضافة لطفليه من المرأة الثانية، مواصلا إجبارهم على التسول.

## دشنه وزير الثقافة والإعلام

# أول برنامج رقابي مشترك بين الصحف ومتحدثي الجهات الرسمية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.alyaum.com/News/art/146227.html>

عبدالعزیز العمري - جدة

أطلق وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزیز بن محيي الدين خوجة، صباح أمس، أول بوابة إعلامية تمكن متحدثي القطاعات الأمنية والحكومية بالرد السريع على كافة ممثلي الصحف المحلية المسجلة بالبوابة الإلكترونية، والتي أطلق عليها "نال"، وذلك حال طلب معلومات حديثة أو طلب معلومات، لنشرها في الصحف المحلية.

وجاء حدث الإطلاق، ضمن سلسلة ورشة العمل، والتي تأتي في الحلقة الثالثة ضمن سلسلة الورش التي تنظمها وزارة الثقافة والإعلام؛ لزيادة فاعلية المتحدثين الرسميين بالمملكة، والتي يتوقع أن تمكن الصحف المحلية والقنوات الإعلامية من تبادل المعلومات بشكل أن وسريع في الأحداث، بحيث تقلل من نشر المعلومات المغلوطة، وكذلك تقريب الفجوة بين الإعلامي والمتحدث الرسمي، وأن تكون القطاعات الحكومية والأمنية شريكا أساسيا مع الصحف المحلية، حيث إن البرنامج مراقب من قبل وزارة الثقافة والإعلام، ومجهز بأحدث أنظمة الحماية بحيث يصعب اختراقها.

وأكد وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزیز خوجة قائلا: يسعدني أن أكون بينكم في افتتاح فعاليات ورشة عمل المتحدث الرسمي "الإعلام الجديد.. الرؤية والتطلعات"، التي تقيمها وزارة الثقافة والإعلام، وتدشين منصة المتحدث الرسمي "نال".

وقال الدكتور عبدالعزیز خوجة: "واقعنا اليوم من أبرز سماته التدفق الهائل للمعلومات، وتنوع مصادرها، فأصبحت الهواتف الذكية ترافقنا على مدار الساعة، نستقي منها معلومة تلو الأخرى وبوسائط متعددة، وقد عزز ذلك التطورات الهائلة في الحاسبات الإلكترونية وتطبيقاتها المختلفة التي أنتجت وسائل للتواصل الاجتماعي، تستخدم على نطاق واسع من قبل مئات الملايين من البشر من مستخدمي فيس بوك وتويتر واليوتيوب والواتس آب إلى غير ذلك".

وقال الدكتور خوجة: "العلمك تشاطرونني الرأي بأن هذه الوسائل الإعلامية أحدثت طفرة إعلامية، غيرت بها مفاهيم ونظريات، طالما تغنى بها منظرو الإعلام، فظهرت صحافة المواطن ذلك الذي كان بالأمس القريب يتلقى الرسائل، أصبح اليوم عنصراً فعالاً ومؤثراً وقوياً جداً، من خلال مشاركته التي زاحم بها كبريات المؤسسات الإعلامية، فغدت تنقل عنه كمصدر للخبر ومراسل مجاني يزودها بما عجزت عن بلوغه، فأصبح المواطن بأدواته الصغيرة عالية الجودة منافساً لوزارات الإعلام والمؤسسات الإعلامية بكوادرها، واكب ذلك استغلال هذا النوع من الإعلام البديل أو الجديد كما يطيب للبعض تسميته بطريقة مسيئة وتوظيفه معولاً للهدم وإشاعة التحريض والفوضى والكراهية ونشر الإشاعات المغرضة".

وأضاف: «لا يختلف اثنان بمقدرة وسائل الإعلام على تشكيل الرأي العام نحو مختلف القضايا، ومنها الإعلام الجديد الذي أضحي يلقي قبولا متزايداً ومنتامياً، ومما زاد العبء على الإعلام في واقعنا الحاضر أنه تتجاذبه جهتان، مؤسسات الأمس بكوادرها ومهنياتها وخلفيتها الإعلامية، والمواطن الذي غدا اليوم بأدواته الصغيرة مؤسسة إعلامية متكاملة توجه الرأي العام نحو قضية، وتصرفه عن أخرى. وشواهد الواقع أكثر من الحصر، لذا فإنه من الطبيعي أن تصاحب هذه الفوضى العارمة في إبحارات الإعلام الجديد مغالطات وتشويه للحقائق، لا سيما إذا كانت هناك نوايا سيئة ودسائس هي بحد ذاتها تربة خصبة للشائعات وانتشارها، والترويج لها على أنها حقائق مسلمة».

وأكد أن هذه الحتمية الإعلامية، التي نعيشها، كان لا بد من مواجهتها بمهنية، تزيل الظلامية منها وتصح ما فيها من مغالطات، وإن كان ذلك ليس باليسير إلا أن ما لا يدرك كله لا يترك كله، لذا كانت فكرة ضرورة وجود متحدث رسمي

لكل جهة، تكون مهمته التواصل مع وسائل الإعلام، سواء مرئية أو مقروءة أو مسموعة، أو وسائل الإعلام الإلكترونية؛ لتمثيل جهته في كل ما يتعلق بشؤونها وفكرة ضرورة وجود متحدث رسمي، هي فكرة مطبقة في الكثير من دول العالم، التي فطنت إلى حتمية استحداثها بسبب التطورات الهائلة في مجال تدفق المعلومات. وعليه، وإيماناً من الدولة بأهمية أن تكون لكل جهة حكومية من يمثلها؛ للتواصل مع وسائل الإعلام، صدر قرار مجلس الوزراء رقم 209 وتاريخ 29/9/1434 هـ القاضي بأن على كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة الحكومية، أن يكون لها متحدث رسمي، مهمته الرئيسية إحاطة وسائل الإعلام بما لدى جهته والجهات المرتبطة بها من أخبار وبيانات وإيضاحات، وينصب قرار مجلس الوزراء على أهمية إطلاع الرأي العام على المعلومات التي تهدف إلى بناء الشفافية والثقة بين الجهة الحكومية والمواطن.

ورأى وزير الثقافة والإعلام أن هناك صفات رئيسية، يجب أن يتحلى بها المتحدث الرسمي، لعل من أبرزها: أن يكون هو صاحب المبادرة بالتواصل مع وسائل الإعلام المختلفة، سواء تقليدية أو جديدة، وألا يكون ديدن عمله فقط هو رد الفعل لما قد ينشر عن الجهة التي يمثلها بين الفينة والأخرى، بل يكون تواملاً مع وسائل الإعلام؛ لتوضيح كل ما يستجد على جهته من أعمال أو مشاريع وتطورات، وهذا من ثمرته بناء ثقة متبادلة بين الجهة التي يمثلها وبين وسائل الإعلام، وسيعزز هذا التواصل المصادقية لدى الرأي العام فيما تقدمه الجهة التي يمثلها.



## "نزاهة" تتقصى شبهة فساد بـ"كليات التميز" تسلمت ملفاً عن تجاوزات "التدريب التقني"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=191751&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=191751&CategoryID=5)

الرياض: نايف العصيمي  
شرعت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتحقيق في ملف "كليات التميز"، التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. وأبلغت "الوطن" مصادر مطلعة، أن عدداً من منسوبي المؤسسة تقدموا بطلب لهيئة مكافحة الفساد؛ لأجل التحقيق في الشبهات التي رصدوها، مبينة أنهم التقوا رئيس الهيئة محمد الشريف، وسلموه ملفاً متكاملًا يحوي كل التهم والملاحظات التي تحوم حول مشروع كليات التميز.  
ومن أبرز الملاحظات التي تضمنها الملف المسلم لـ"نزاهة"، شبهة حول العقود المبرمة بين المؤسسة وكليات عالمية، بعضها ليس له وجود، والبعض الآخر ليس بذو جدوى تستحق من أجله كل المبالغ الضخمة المصروفة عليها.  
وتضمن الملف تساؤلات فحواها، أن منصب المدير التنفيذي لكليات التميز، شغله أحد منسوبي المؤسسة بعد تقاعده بـ10 أيام، الأمر الذي وصفه المشتكون بأنه مخطط له.  
علمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، استقبلت قبل قرابة الشهر عدداً من منسوبي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، إذ التقوا برئيس الهيئة محمد الشريف، حاملين معهم ملفاً متخماً بـ"التهم" والملاحظات التي رصدوها على مشروع "كليات التميز".

وأشارت المصادر إلى أن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، استمع لحديث المنسويين وملاحظاتهم، حول فكرة إنشاء "كليات التميز"، بالإضافة إلى أنهم ذكروا في حديثهم للشريف أن هناك عقوداً أبرمتها المؤسسة مع كليات عالمية ليس لها وجود، أو ليست بذات الجودة التي تستحق تلك المبالغ الضخمة.

وتضمن الملف المقدم، تساؤلات فحواها، أن منصب المدير التنفيذي لكليات التميز، شغله أحد منسوبي المؤسسة بعد تقاعده بـ10 أيام، الأمر الذي وصفه المنسويون بأنه مخطط له، مبررين الاتهام بالتخطيط، أنه كان ممكناً أن يكون في منصبه بالمؤسسة ويكلف بإدارة الكليات، إن كان لا يوجد شخص ذو كفاءة سواه.

وقالت المصادر إن "نزاهة" تعمل في الوقت الحالي على التحقق من كل ما تضمنه ذلك الملف من اتهامات موجهة لقيادات المؤسسة، والمرفق بداخله قصاصات لاعترافات نشرت في "الوطن" قبل عدة أشهر على لسان أحد قدامى المسؤولين في المؤسسة قبل تقاعده وهو الدكتور فهد الدهيش، الذي ذكر في حديثه للصحيفة آنذاك "أن الكليات تدار من قبل مفلسين".

وقد سجل المنسويون بعد انتهاء لقائهم برئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، بلاغا بما قدموه من شكوى وملاحظات تجاه "كليات التميز"، لمتابعة مجريات التحقيق التي تقوم بها "نزاهة"، للبحث عن حقائق الاتهامات التي وجهها منسوبي المؤسسة، للقياديين فيها، وسيناريو نشأة "كليات التميز"، الذي وصفوه بالمخطط، مبينين أن أحد مديري الكليات من الجنسية البريطانية قد سرق نحو 3 ملايين ريال من إحدى الكليات وفر بها إلى خارج البلاد، وأن هذا السلوك لم يتجرأ الأجنبي لفعله إلا لسوء الإدارة وعدم وضوح العقود بين الأطراف.



## السعودي الهارب من سجن الموصل يصل إلى تركيا

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م

[اضغط هنا](#)

جدة - عناد العتيبي

كشفت مصادر مطلعة لـ«الحياة» عن أن السجين السعودي أحمد البناقي وصل أمس (الأربعاء) إلى تركيا برفقة أطفاله الأربعة، وأنه في صحة جيدة. وأكد البناقي في اتصال هاتفي أجرته «الحياة» معه أمس، أنه تجاوز الحدود العراقية بأمان، وأنه خرج برفقة أطفاله بعد عامين من السجن في بغداد والموصل، وصفهما بأنهما كانا أقسى أيام حياته. وأوضح أنه خرج مثل بقية السجناء من سجن الموصل بعد أن فتح لهم «الثوار» أبواب السجن مطلع الأسبوع الماضي.

ولفت إلى أنه اختفى عن الأنظار منذ حادثة خروج السجناء، قبل أن يتمكن من اجتياز الحدود العراقية - السورية، وبعدها الحدود السورية - التركية. وأكد محامي المعتقلين السعوديين في العراق عبدالرحمن الجريس لـ«الحياة» أن السجين السعودي محط الاهتمام، ويتم العمل على إنهاء الترتيبات المتعلقة بعودته إلى الأراضي السعودية.

وقالت أم أحمد والدة السجين، في اتصال هاتفي أجرته معها «الحياة»، إن فرحتها بخروج ابنها من مناطق الصراع في العراق لا توصف، بعد سجنه ظلماً وهو يزور عائلته ببغداد. وأوضحت أنها لم تتم منذ خروجه من السجن مطلع الأسبوع الماضي، وأن عودته إلى أحضانها تشغل تفكيرها.

يذكر أن البناقي تم اعتقاله بعد ذهابه إلى العراق قبل عامين عبر رحلة جوية من الدوحة إلى مطار بغداد، بهدف توصيل طفله «سالم» إلى طليقته العراقية، إلا أنه تم اعتقاله وإيداعه السجن في بغداد قبل أن يُنقل إلى الموصل.

## 19 ألف تأشيرة خروج وعودة و15 ألف تجديد إقامة في يوم واحد

### إطلاق خدمة تجديد الجواز عبر "أبشر" بعد 15 يوماً

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م

[http://www.aleqt.com/2014/06/19/article\\_858982.html](http://www.aleqt.com/2014/06/19/article_858982.html)

عيسى الناير من الرياض

أوضح مسؤول في المديرية العامة للجوازات، أنه سيتم إطلاق خدمة تجديد الجوازات عن طريق خدمات برنامج "أبشر" في غضون الأسبوعين المقبلين، وبذلك ستكون كل خدمات المديرية إلكترونياً دون مراجعة دوائر الجوازات.

وقال لـ "الاقتصادية" العقيد خالد الصيخان مدير عام التقنية والمعلومات في المديرية: "إن تجديد الجواز السعودي عبر برنامج أبشر سينطلق خلال أسبوعين، والآن تجري تجارب للتأكد من نجاح الخدمة وسيعلمها وزير الداخلية قريباً".

وعن عدد مستخدمي برنامج "أبشر" حتى الآن أوضح الصيخان أن المديرية أنهت خلال يوم أمس الأربعاء 19 ألف تأشير خروج وعودة، كما جددت 15 ألف إقامة، وأصدرت 385 جوازاً، مشيراً إلى تجديد المديرية ثلاثة ملايين إقامة منذ بداية العام وحتى أمس، مبيناً أن عدد المسجلين الكليين في برنامج "أبشر" ثلاثة ملايين، وعدد المفعلين منهم 2.6 مليون.

وعن بعض المشكلات التي تواجه المستخدمين من عدم قدرتهم على إصدار الجوازات، أبان أن المشكلة تعود إلى عدم معرفة المستخدم ودرايته بالأنظمة والشروط، موضحاً أن الإصدار لا ينطبق إلا لمن لديه هوية مسجلة في البرنامج، وصورة شمسية مع توافر كل البيانات الشخصية، وفيما لو توافرت تلك الشروط، فإن المديرية تصدر الجواز خلال خمس دقائق، كما توصله لموقع المستخدم عبر البريد السعودي.

ونفى الصيخان وجود أعطال فنية أو تقنية في "أبشر"، مبيناً كل ما في الأمر يرجع لعدم معرفة المستخدم بالتعامل مع الخدمات المقدمة، وليست المشكلة من أي عطل فني فيه، وقال إن هناك خدمتين قدمتا حالياً للمستخدمين، وهي إمكانية تعديل الصور الشخصية والاسم باللغة الإنجليزية.

وفي إطار آخر، وجهت انتقادات حادة للمديرية العامة للجوازات من قبل بعض النساء عن عدم قدرتهن على إنجاز معاملتهن الشخصية بكل سهولة وأريحية، مثل إصدار جواز السفر، وتجديده من دون وجود ولي الأمر.

وقال لـ "الاقتصادية" المقدم أحمد اللحيدان المتحدث الرسمي باسم المديرية العامة للجوازات، إن خدمات برنامج "أبشر" لا تمكن المواطن من تجديد جواز سفره في الوقت الراهن؛ كون البرنامج لا يشمل هذه الخدمة، موضحاً أنه بمقدور الولي الشرعي للمرأة إصدار جوازها عن طريق خدمات "أبشر" إلكترونياً فقط، أو عن طريق مراجعة مكاتب الجوازات بحضورها.

وأشار المتحدث الرسمي إلى أنه لا يمكن في حال من الأحوال استخراج أي جواز للمرأة بدون وجود المحرم برفقتها، لافتاً إلى أن استخراج الجواز وإصداره يستوجب وجود الولي الشرعي مع المرأة، أو مع صغير السن، حيث إن هذا ليس تشريعاً من المديرية العامة للجوازات، كونها جهة تنفيذية وليست تشريعية.

وشدد اللحيدان على أن الولاية الشرعية مطلوبة في استخراج جواز السفر السعودي أو في تصريح السفر، قائلاً: "نحن جهة تنفيذية ولا نشرع، وقرار إلزام المرأة بالمحرم صادر من الدولة ولا نستطيع تجاوزه".

وعن بعض النساء اللاتي يتعذر عليهن إحضار ولي الأمر، لفت اللحيدان إلى أن الجوازات ليست مسؤولة عنهن، حيث إن هناك عدداً كبيراً من الأشخاص قد يكونون أولياء شرعيين للمرأة، وليس شرطاً أن يكون الأب هو الولي فذلك يتحدد عن طريق المحكمة المتخصصة أو القاضي.



## لا محتسبات أو متعاونات في صفوف الجهاز حالياً

### • التزيين النسائي " يلزم • الحسبة " بتوظيف عاجل للنساء

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م

[http://www.aleqt.com/2014/06/19/article\\_858980.html](http://www.aleqt.com/2014/06/19/article_858980.html)

خالد الصالح من الرياض

في الوقت الذي أكد فيه الدكتور تركي الشليل المتحدث الرسمي باسم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عدم وجود أي محتسبات أو متعاونات لدى جهاز الهيئة حالياً لتفتيش محال التزيين أو المشاغل، قال لـ "الاقتصادية" مصدر مسؤول بأن قرار مجلس الوزراء الأخير الذي نظم من خلاله عمل محال التزيين النسائي في السعودية، ألزم جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتوفير الأعداد الكافية من النساء لتوظيفهن لديه بأسرع وقت لدعم ومساندة الجهات الحكومية الأخرى المشاركة في تطبيق التنظيم، ومنها وزارة الشؤون البلدية، والدفاع المدني.

وقال المصدر: "نعلم أن جهاز الهيئة لم يوظف النساء بعد، لكن القرار الصادر ألزمه باتخاذ كل الإجراءات والتدابير التي تخول له توظيف النساء بحسب الاحتياج، وفي حالة عدم مقدوره ذلك فإنه يحق له أن يرفع للجهات العليا لمنحه الدعم والمساعدة اللازمة".

وفي الإطار ذاته بين الدكتور تركي الشليل المتحدث باسم هيئة الأمر بالمعروف، أن الجهاز لم ينته بعد من التنسيق لتحديد صلاحيات عمل المحتسبات فور توكيل مهمة الرقابة على محال التزيين النسائي والمشاغل، إلا أنه ذكر أنها ستحدد فور الانتهاء من آلية تطبيق القرار.

وقال: "عملية ضبط محال التزيين ستتم من قبل جميع الجهات المعنية وليست الهيئة فقط، وسيسهّم التعاون بين الجهات في تطبيق القرار على الوجه الصحيح".

وكانت الضوابط الجديدة لمحال التزيين النسائي التي رفعها مجلس الشورى ووافق عليها مجلس الوزراء أخيراً، قد منحت الصلاحية لمتعاونات جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بدخول تلك المحال لمراقبتها ورصد التجاوزات والمخالفات الشرعية فيها، وضمان عدم ممارسة أي أعمال مخالفة للنظام، كوجود إدارات رجالية، أو ممارسة نشاطات مخالفة للدين والأخلاق، وفي حال رصد ذلك يقمن بإبلاغ أقرب مركز هيئة بها، فيما ألزمن النظام بعدم انتهاك الخصوصيات.

وكان محمد المطيري رئيس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في مجلس الشورى، قد أكد في تصريحات لـ "الاقتصادية" أن الضوابط الجديدة لمحال التزيين النسائي منحت متعاونات "الحسبة" صلاحية القيام بذلك، لافتاً إلى أن لب عملهن سيكون عن طريق رفع التقارير لمراكز الهيئات عن الوضع القائم للمشاغل أو لمحال التزيين، بعيداً عن التدخل في الأمور الدقيقة أو حريات العميلات.

وأوضح أن النظام أوجب على جميع محال التزيين النسائي والمشاغل استبدال رخص محالهم وفق الأنظمة والتعليمات الجديدة الصادرة أخيراً.

## وجهات نظر

# بلاغة العنف في الشرق الأوسط

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/945617>

## مها محمد الشريف

بدأ العنف في عدة دول من قبل الشعوب ضد الأنظمة، ثم تحول العنف ضد الشعوب من عصابات وجماعات موالية لأحزاب متعددة، وأخرى من فلول الأنظمة السابقة.

إلى أن وصلت الحال إلى الإبادة الجماعية في سورية والعراق، وحل الدمار مكان المساكن والشوارع فأصبحت بقايا متفجرات وأشلاء بشرية متناثرة في الأنحاء، وصب هذا الخراب والضياع في مصلحة إسرائيل ولفت انتباه العالم لهذه الأحداث، لكي تواصل بناء المستوطنات، وتلاشى هدف المسلمين أجمع ومرفاً أحلامهم التي تصبو إلى تحرير فلسطين.

إلى أن أصبحت اليوم الأهداف في غربة دائمة لا تعلم ماذا يريد العرب ما اضطر الاماني والأمال إلى الفرار إلى المنفى والبحث عن هوية، وبقيت الأجساد والأرواح تشاهد القتل والتعزير والعنف.

كانت العرب تعكف على بلاغة الكلام والأدب والفنون والهندسة والطب، واليوم بلاغة العنف تجاوزت الطابع المحافظ على الأرواح والثقافات.

بعد فترات ذهبية عاشتها الأمة العربية، ثم أعقبتها فترات عصيبة وأزمات متعددة، أزمة مؤسساتية وأزمة اجتماعية وأزمة قيم تقليدية، وأزمة تيارات دينية.

إذن، توجب إنشاء إدارة للأزمات بكل أنواعها وأنماطها، لأن هناك اختلافاً لا تتركه البصيرة، ففي أقاصي الدول الفقيرة ينتشر المبشرون والمنصرون بين الفقراء والمعدمين، وفي ساحات المعارك تنتشر المذهبية الطائفية التي صنعتها السياسة والأحزاب المتطاحنة.

إن الشباب اليوم أمام أزمة حادة قسمتهم إلى عدة أقسام، تستخدم العديد من الأساليب والقناعات الشكلية وفي الخفاء طائفية تحرضهم إلى مصير يردد نشيدا جنائزيا ينذر بالهلاك، فهل ينبغي عدم الخوض في أي شيء يدين الحرب والفتن أم نصوم عن الكلام؟

ولا يمكننا النهوض استجابة لمحفزات مثيرة للشفقة، فهناك في ساحات الوعي نضال من أجل سرقة الإنسانية ونهب الضمائر البشرية، ونقل ملاحم البؤس والظلم، وسيناريو الحياة الذي تحول إلى سلسلة من الانتقام الجماعي وهروب إلى حياة سادية أكثر رعباً.

ويبدو أن الثورات ساهمت بشكل كبير في صناعة هذه الفوضى، وقطعت الصلة نهائياً عن مسؤوليات الوعي والعقل والمنحى الأخلاقي، فكثير من الأحداث يتجاهلها الفرد، ولكن غالباً ما ينزلق الفكر إليها قسراً ليتجه نحو بوصلة أخلاقية تعثر تحديد الجهة التي تريد.

ولا يمكننا أن نختم تلك المسرحيات بالصمت أو نكتفي بالمشاهدة، وإلا ستكون الحرب مصدراً لاحقاً للحياة، تتكرر كلما ازدادت الضبابية أو العزلة التي تمثلها بعض المجتمعات، وقد يتعلق الأمر بتكاتف جهود العالم، وتصحيح الأخطاء التي ارتكبتها ثلة من الناس نتيجة ضغوط حزبية أو طائفية حصدت خلالها الأرواح، وأغرقت الأرض بالدماء وعرق الفقراء والمنكوبين.

وهذه الصور السلبية تكلف الشعوب الهروب والمغامرة إلى بلدان مجاورة أخرى، وقد ساهمت بنشر ملايين اللاجئين الفارين من حمم الأسلحة الفتاكة.

## علامات

# المسلمون.. هم الفائزون

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/945423>

## ماضي الخميس

أنا من أولئك المسالمين الذين يتنازلون أحيانا عن حقهم أو يتخلون عن قوتهم نأياً بأنفسهم عن خوض معارك هامشية أو بسيطة.. وذلك انطلاقاً من قناعتي أن أذخر جهدي ووقتي وقوتي بما هو أجدى وأنفع من المعارك الصغيرة.. وأعتبر نفسي مسالماً دائماً.. وهناك فرق بين السلام والخوف.. فما سبق وأعلنته ليس خوفاً أو ضعفاً إنما هو قمة القوة أن تتحكم بأعصابك وأن تحافظ على طاقتك من الهدر بما لا يستحق.

يستهدفك البعض أحيانا لتخوض معارك بهدف إشغالك عن هدفك الحقيقي والرئيسي.. يضعون العراقيل بطريقك فإن تجاوزتها بسلام زرعو الشوك ونثروا الألغام وجلسوا يتفرجون عليك وأنت تقاوم وتسير بسلام. إن فلسفة السلام الداخلي مع النفس والتصالح ما بين رغباتك وطموحك وتطلعاتك وإمكاناتك.. وبين ما قسمه الله لك وما استطعت تحقيقه في دنياك.. رسالة إنسانية من الصعب تحقيقها في ظل التوتر الدائم الذي يعيشه أولئك الذين يشغلون أنفسهم بالدنيا إلى حد التطرف ويريدون أن يأخذوا منها كل ما يمكن أن يؤخذ.. ولا يقبلون أن يقدموا أي شيء حتى السلام والابتسام.

البعض يتمادون بالبخل حتى بأبسط الأشياء.. البخل بالمشاعر الإنسانية الإيجابية.. البخل بالابتسام والمودة والصدق والصفاء.. البخل بتقديم المعونة دون سبب.. وبذل الخير دون انتظار لمردود.. البخل بالنصيحة والإرشاد.. أولئك البشر نزع الله من قلوبهم أبرز صفات البشرية وهي المشاعر.. فهم أجساد بلا أرواح.. همهم المصلحة والفائدة لهم فقط وما غير ذلك لا يعينهم.

سأبقى على قاعدتي بالسلام الشخصي مع النفس ومع الآخرين.. ولا يعني ذلك الضعف التام.. أو التنازل عن حقيقي.. ولكن المعنى أنني أحتفظ بمساحة كبيرة من العفو والمغفرة للآخرين.. ومساحة حقيقية من الصفاء والمودة.. ومساحة واسعة من الحب الذي لا يمكن أن يقترن معه البغض.. لا يمكن أن يكون في قلب المحب مساحة من البغض.. لذلك لا أملك سوى أن أدعو للجميع بالخير والمودة.. وأدعوهم للتسامح وأن يكونوا مسلمين.. وأن يناووا بأنفسهم عن الأحقاد قولا وفعلًا.. ودمتم سالمين.

## حقوق الإنسان في العالم

## • الإغاثة“ تواصل مساعداتها لإنقاذ المنكوبين في الصومال

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/945446>

جدة - واس

أكد الأمين العام لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التابعة لرابطة العالم الإسلامي إحسان بن صالح طيب، أن الهيئة وانطلاقاً من مسؤولياتها الإنسانية تجاه الفقراء والمحتاجين واللاجئين والأيتام والأرامل والمطلقات وكل الفئات المحرومة في كل أنحاء المعمورة، لا تتوانى أبداً عن تقديم مساعداتها المتنوعة للمنكوبين بسبب القحط والجفاف في الصومال وإنقاذهم من برائن الفقر والجوع والمرض. وأوضح أثناء استقبله بمكتبه في الأمانة العامة للهيئة اليوم، المندوب الدائم لجمهورية الصومال الفدرالية لدى منظمة التعاون الإسلامي السفير عبدالرازق سياد عبدالرحمن، أن الهيئة ومنذ نشوء الأزمة الصومالية قدمت لإنقاذ هذا الشعب المنكوب حوالي 15 مليون كيلو جرام من مختلف المواد الغذائية والأدوية والملابس واستفاد منها عشرات الآلاف من الأسر الفقيرة في أكثر من 100 منطقة من المناطق المنكوبة، إضافة إلى أنها نظمت حوالي 30 حملة إغاثية متتالية، وعملت على إعادة 112 نازحاً لمناطقهم الأصلية. وأفاد الأمين العام للهيئة، أن الأوضاع المأساوية التي يمر بها الشعب الصومالي تحتم على المنظمات الدولية كافة أن تتبنى العديد من الخطط والبرامج الكفيلة لإنقاذ هذا الشعب من وعكته، لافتاً النظر إلى أن الهيئة وبالرعاية المخلصة من قيادتنا الرشيدة وبالدعم المالي الوفير من المحسنين والمحسنات من أبناء وبنات المملكة، ستواصل تقديم عونها الإنساني للشعب الصومالي حتى تنزاح عن كاهله كل هذه المحن والشدائد والملمات. من جانبه عبر السفير الصومالي، عن امتنانه الكبير لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وتقديره وشكره للشعب السعودي الكريم ولقيادته الأبية على هذه المساعدات الكبيرة لشعب بلاده، التي كان لها الأثر الواضح في إنقاذ الملايين من الشعب الصومالي خصوصاً في هذه الأيام العصيبة التي تنتشر فيها العديد من الأوبئة والأمراض المستعصية في معظم المناطق مثل مرض سوء التغذية الذي حصد حوالي 5 ملايين من الأطفال.

## .. الداخلية تتهم الإخوان بإفساد مناخ الانضباط استحداث أقسام شرطة مصرية لمكافحة العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو 2014م  
<http://www.alriyadh.com/945658>

القاهرة - مكتب الرياض - سباعي إبراهيم

قرر وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم إنشاء أقسام شرطة بكافة مديريات الأمن لمكافحة جرائم العنف ضد المرأة والتنسيق مع قطاع حقوق الإنسان "إدارة متابعة جرائم العنف ضد المرأة" في حالة وجود أية بلاغات لحالات تعرض أو أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة وذلك بالتنسيق مع إدارات وأقسام حماية الأدياب. وقال مساعد وزير الداخلية المصري لحقوق الإنسان اللواء أبوبكر عبدالكريم في تصريح صحفي الأربعاء إن "هذه الأقسام تختص بتلقي الشكاوى التي ترد للقسم عن حالات التعرض أو العنف ضد المرأة واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها ومكافحة جرائم العنف ضد المرأة بكافة صورها بالنطاق الجغرافي المحدد لكل مديرية أمن". وأضاف عبدالكريم إن هذه القوة التابعة للأقسام الجديدة ستواجد في الأماكن المزدحمة ووسائل النقل العام والأماكن التي تزداد فيها حالات التعرض للمرأة لتوفير الحماية.

واتهمت الداخلية المصرية تنظيم الإخوان بمحاولة إفساد مناخ الانضباط الذي بدأ يعود تدريجياً إلى الشارع المصري من خلال نشر الشائعات والاتجار بالدين. وقالت إن هذه المحاولات لإحداث الفتنة والوقية بين الشعب ومؤسساته يائسة بعدما فشل مخططه الذي كان يقوده من خلال ممارسات العنف والإرهاب. وأضاف البيان أن تنظيم الإخوان فشل في مخططاته الإرهابية التي تعتمد على القتل والتخريب والفوضى في إعاقة تنفيذ خارطة الطريق. ونقل البيان عن الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية اللواء هاني عبد اللطيف قوله إن وزير الداخلية وجه كل المستويات القيادية بالوزارة بالتواجد الميداني الفعال لتحقيق الانضباط والأمن بالشارع المصري.

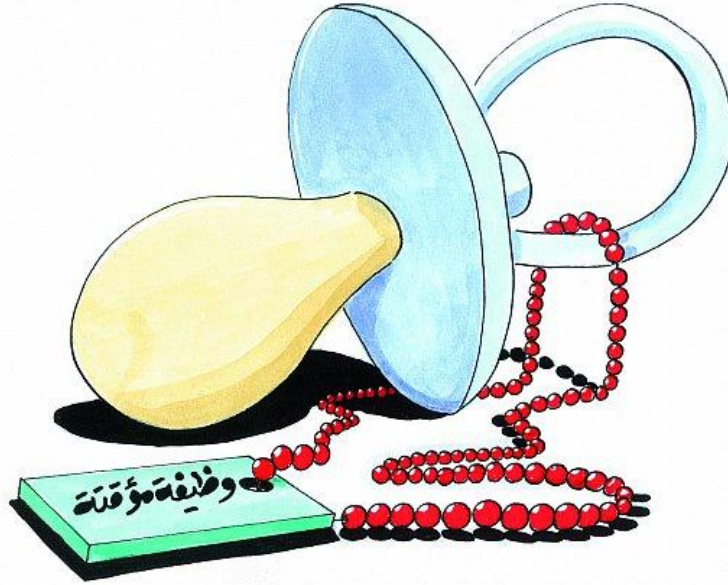


## كاريكاتير

الرياض  
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الخميس  
15 شعبان 1435 هـ - 12 يونيو  
2014م

[اضغط هنا](#)



www.alriyadh.com

عكاظ  
www.okaz.com.sa

المصدر: جريدة عكاظ الخميس  
21 شعبان 1435 هـ - 19 يونيو  
2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140619/Cartoon201406195860.htm>

